

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 22 مايو 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6034)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

مبادرات الإمارات الإنسانية

الإمارات اليوم

03

مساعدة اللاجئين السوريين

تقارير وتحليلات

04

ديلي بيست: خطة «داعش» الجديدة.. تمزيق العراق وتدميره

تصريح حفر بعدم العمل مع حكومة الوفاق الليبية.. قراءة في الأبعاد

05

والدلالات

06

استقالة وزير الدفاع الاسرائيلي وتداعياتها الداخلية والخارجية

شؤون اقتصادية

07

تحذير من «15» ثغرة في القانون الخليجي الموحد لحماية المستهلك

من إصدارات المركز

08

مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية.. «مجلس التعاون لدول

الخليج العربية: خيارات وبدائل»



مبادرات الإمارات الإنسانية

لا تتوقف مبادرات الإمارات الإنسانية، التي تستهدف الوقوف إلى جانب الأشقاء في الدول العربية والإسلامية، لمساعدتهم على تجاوز التحديات الإنسانية، وخاصة في مناطق الصراعات والأزمات، وفي هذا السياق، اختتمت مؤخراً حملة «الاستجابة الإماراتية للنازحين السوريين - شتاء 2016»، والتي بدأت منذ 27 يناير الماضي لمساعدة المحتاجين في الشتاء القارس، ووصل عدد المستفيدين منها إلى نحو 56 ألف أسرة في مختلف المناطق اللبنانية، وما يميز المساعدات الإماراتية أنها شملت النازح السوري واللاجئ الفلسطيني والمتضرر اللبناني على حد سواء. كما أعلنت هيئة الأعمال الخيرية الإماراتية مؤخراً تقديم مساعدات متنوعة لذوي الاحتياجات الخاصة في الأراضي الفلسطينية من خلال تشييد عدد من البيوت لهم إلى جانب تقديم علاج صحي للكثير من الحالات وتكفلها بتعليم حالات أخرى، كما تتواصل الهيئة مع الشرائح المجتمعية الضعيفة والمهمشة وذوي الإعاقة بشكل خاص وتقدم كفالات مالية لنحو خمسة آلاف شخص منهم. وفي اليمن أقامت الإمارات جسراً جويّاً لإغاثة سكان مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت شرق اليمن، بعد تحريرها من تنظيم القاعدة، وضمت أول طائرة 20 طناً من الأدوية والمستلزمات الطبية. وفي وقت سابق من شهر مايو الجاري، أعلنت إدارة المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان نتائج تنفيذ حملة الإمارات للتطعيم خلال شهري مارس وإبريل من هذا العام، والتي تكلفت بالنجاح في إعطاء 19 مليوناً و34 ألفاً و761 جرعة تطعيم لأطفال باكستان ضد مرض شلل الأطفال.

هذه المبادرات تجسد في جوهرها سمات ومبادئ العمل الإنساني الإماراتي، والمتمثلة في ما يأتي، **الأولى** أن هذا العمل يتسم بالتنوع والشمول، فلا يقتصر على جانب بعينه، وإنما يتضمن العديد من المجالات، الإغاثية والصحية والإنمائية. **والثانية** أن هذا العمل ينطلق من اعتبارات أخلاقية بالأساس، فحينما تقدّم الإمارات المساعدات الإنسانية لا تتبنى أي معايير تمييزية، بل تقدمها إلى كل المحتاجين والمعوزين من دول ومناطق العالم كافة، مهما كانت انتماءاتهم الفكرية أو العقائدية، أو أي شكل آخر من أشكال الاختلاف، حيث تتجه بالمساعدة والمساندة إلى كل محتاج إليها أياً كان دينه أو عرقه أو موقعه الجغرافي، ما أكسب دورها مصداقية كبيرة سواء لدى المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال أو لدى المستقبلين للمساعدات والمستفيدين منها. **الثالثة** أنه عمل مؤسسي تقوم على النهوض به العديد من المؤسسات والهيئات التي تحظى بالدعم والرعاية والمساندة المباشرة والمستمرة من قبل القيادة الرشيدة، وهذا يزيد من فاعلية مبادرات الإمارات الإنسانية، ويعظم من دورها ويوسع من تأثيرها في المناطق التي توجه خدماتها إليها. **والرابعة** أن الهدف من العمل الإنساني لا يقتصر فقط على مساعدة المحتاجين في المناطق الفقيرة أو مساندة ضحايا الأزمات والصراعات، وخاصة النازحين واللاجئين، وإنما يستهدف أيضاً مساعدة الدول على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتثبيت أسس الأمن والاستقرار فيها، لأن استمرار الأزمات والتحديات الإنسانية في بعض المناطق قد يحولها إلى بيئة خصبة تساعد على نشر الأفكار المتطرفة وتفريخ الإرهابيين.

إن هذه المبادرات الإنسانية التي تفيض بالخير تاركة علامات مضيئة في العديد من الدول العربية والإسلامية، إنما تؤكد ريادة الإمارات في العمل الإنساني والإنمائي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ولعل هذا يفسر حفاظها على مكانتها ضمن أكبر المانحين الدوليين في مجال المساعدات التنموية الرسمية قياساً بدخلها القومي، لتصبح في مقدمة أكثر 10 دول عطاءً في العالم لعام 2015، وفقاً للتقرير الذي أصدرته لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إبريل الماضي.

مساعدة اللاجئين السوريين

منذ بزوغ فجر دولة الإمارات العربية المتحدة، عُرِفَت لدى الجميع بأنها بلد الخير والعتاء، صاحبة الأيدي الممدودة دائماً إلى الجميع؛ وهذا هو النهج الذي غرس بذوره المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- وسار عليه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله. ومن أكثر القضايا الإنسانية، التي أولتها القيادة الرشيدة للدولة اهتماماً خاصاً، قضايا اللاجئين السوريين؛ حيث كانت الإمارات من أولى الدول التي تحرّكت لتخفيف معاناتهم، وعملت على توفير حاجاتهم الأساسية، ولا تزال تقدّم المزيد من الدعم والمساندة لمساعدتهم على تجاوز الأوضاع الصعبة التي يعيشونها، مؤكدةً بذلك دورها الإنساني الرائد الذي لا يكتفي بتقديم المساعدات المادية والإغاثية اللازمة إلى المناطق التي تواجه أزمات إنسانية ملحة، وإنما يحاول تخفيف العبء المعنوي والنفسي على المعوزين أينما كانوا.

وفي إطار دعم دولة الإمارات العربية المتحدة قضايا اللاجئين السوريين، جاءت توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- مؤخراً، وبدعم من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- وبمتابعة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية، رئيس هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، التي تقوم بمقتضاها الهيئة بإنشاء مخيم للاجئين السوريين في اليونان، حيث تم مؤخراً توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة و«جمعية الصليب الأحمر» اليونانية، في العاصمة أثينا؛ للبدء في الخطوات العملية لإنشاء المخيم، وحددت بنود الاتفاقية أطر التعاون بين الجانبين في هذا الصدد، والتزامات كل طرف لإنجاز المخيم الذي من شأنه أن يخفّف من معاناة اللاجئين العالقين في اليونان، ويعمل على توفير حاجاتهم من المأوى والغذاء والصحة والخدمات الضرورية الأخرى. ويستوعب المخيم في مرحلته الأولى 2000 لاجئ، ويقام في مدينة لاريسا على بعد 360 كيلومتراً من العاصمة أثينا.

وإلى جانب أن الاستجابة الإنسانية لتخفيف معاناة اللاجئين السوريين تعبّر عن توجه عام تتبناه الإمارات للوقوف مع الأشقاء العرب في مواجهة أيّ ظروف صعبة يمرون بها؛ فإن الإمارات تُعدُّ من أكثر الدول الداعمة لأوضاع اللاجئين في العالم، سواء من خلال المساعدات العاجلة التي تقدّمها لتخفيف معاناة النازحين واللاجئين في مختلف مناطق الأزمات والصراعات، أو من خلال العمل على تنفيذ بعض المشروعات والبرامج التنموية التي تسهم في الحد من معاناتهم. وقد امتدّ الدور الحيوي والمحوري الذي تضطلع به الدولة في هذا الإطار واتسع ليشمل جميع دول العالم من دون تفرقة بين لون وجنس وعرق؛ لتجسّد بذلك الوجه الإنساني الذي يميّز السياسة الخارجية للإمارات، ويُعدُّ ركيزة من ركائزها الحيوية، كما يأتي ذلك انطلاقاً من الواجب الإنساني الذي يدعو إليه الدين الإسلامي الحنيف، والتقاليد العربية والإسلامية، التي تلتزمها دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويأتي اهتمام الإمارات بدعم اللاجئين السوريين في اليونان في إطار وعيها بأن هذه القضية تستحق من المجتمع الدولي مزيداً من الاهتمام، ولاسيما أن مشكلة اللاجئين باتت مشكلة عالمية، يتطلّب التغلب عليها تعاوناً أكبر من جانب الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بما يكفل معالجة الأوضاع المعيشية والصحية للاجئين، فضلاً عن تأمين عودتهم إلى دولهم وديارهم.

إن الدور الحيوي والمحوري، الذي تقوم به الإمارات في تعزيز الجهود الدولية للحدّ من تفاقم محنة اللجوء والتصدي لتداعياتها الخطيرة، جعل منها الدرع الواقية للاجئين في مختلف مناطق الأزمات والصراعات، وجلب لجهودها التقدير والإشادة من جانب المنظمات الإنسانية الدولية بصفتها صاحبة المبادرات الكبيرة في دعم قضايا اللاجئين ومساندتهم حول العالم.

ديلي بيست: خطة «داعش» تمزيق العراق وتدميره

سلط موقع «ديلي بيست» الإخباري الأمريكي في تقرير له، الضوء على التفجيرات التي شهدتها العاصمة العراقية بغداد ومناطق أخرى في البلاد مؤخراً. ورأى التقرير، الذي أعدته الكاتبة الصحفية نانسي سمير، أن هذه التفجيرات تكشف عن استراتيجية جديدة يتبناها تنظيم «داعش» تتمثل في سعيه إلى تمزيق العراق وتدميره.



يسعى في نهاية المطاف إلى الاستيلاء على بغداد، فإنه يدرك عدم إمكانية شن حملة ناجحة ضد المدينة في الوقت الراهن، وأن الأمر مختلف تماماً عن السيطرة على الفلوجة والموصل، فضلاً عن كون بغداد يسيطر عليها الشيعة بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، فإن قادة الشيعة وقواتهم المسلحة، ومن ضمنهم رجل الدين المتمرد مقتدى الصدر، يقومون بحشد مقاتليهم لتأمين العاصمة أيضاً. وهناك الآلاف ممن يعرفون بـ «قوات الحشد الشعبي» يقومون بدوريات في بغداد من أجل توفير الحماية اللازمة، التي باتت تحكم من قبل ميليشيات مختلفة.

تزايد الانقسامات بين الميليشيات

وأوضح كريستوفر هارمر، المحلل في معهد دراسة الحرب، ومقره واشنطن، في تصريح له لموقع «ديلي بيست»، قائلاً: «إننا نشهد مزيداً من الانقسامات داخل الميليشيات الشيعية». وأضاف هارمر: يبدو أن رئيس الوزراء العراقي يريد أن يحكم بطريقة معتدلة «لكنه يتأسس مجتمعاً ممزقاً تماماً». ولفت التقرير النظر إلى أن تنظيم «داعش» في حالة دفاع لكنه عدو خطير ويبقى يشكل تهديداً حقيقياً. وطبقاً للتقرير، فإن مسؤولين حكوميين عراقيين يعتقدون أن التنظيم يرسل الانتحاريين إلى الأحياء الشيعية في بغداد. في حين يصف مسؤولون أمريكيون تفجيرات التنظيم بالعمل اليائس، لكنهم في السر يشعرون بالقلق من التداعيات المترتبة على هذه التفجيرات بالنسبة إلى حكومة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الهشة أصلاً على العاصمة المقسمة.

ولفت التقرير النظر إلى أن تنظيم «داعش» يسعى لإجبار العراقيين الخائفين على قتل بعضهم بعضاً، وأنه تحوّل من السيطرة على مزيد من الأراضي العراقية إلى محاولة تدمير دولة العراق عن طريق زرع الخوف والكراهية الطائفية بين المواطنين.

أعنف موجة تفجيرات

وأشارت معدة التقرير إلى مقتل وإصابة مئات العراقيين في أعنف موجة من التفجيرات تضرب العاصمة ومناطق أخرى منذ سنوات. ووفقاً للتقرير، فإن ما يربو على 200 شخص قد لقوا مصرعهم خلال الأسبوع الماضي في واحدة من أعنف موجات التفجيرات التي شهدتها العاصمة منذ سنوات، حيث استهدف التنظيم مجموعة من مشجعي كرة القدم كانوا يشاهدون إحدى المباريات في مدينة بلد، شمال العاصمة العراقية بغداد، كما استهدف نساء في أحد الصالونات في شمال شرق بغداد كن في استعداد ليوم عُرسهن. كما لم تسلم أسواق الفواكه والخضراوات في حي الدورة جنوب بغداد من الهجمات.

تزايد وتيرة الهجمات

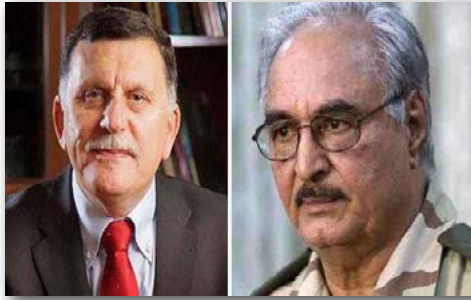
ويرى مسؤولون أمريكيون أن الزيادة المفاجئة في وتيرة هجمات «داعش» تشير إلى أن التنظيم لم يعد يركز على التوسع في الاستيلاء على مناطق جديدة، بل يسعى إلى الحيلولة دون ضرب القوات الحكومية العراقية لمدينة الموصل، العاصمة المحلية للتنظيم، وتحويل انتباه تلك القوات للدفاع عن بغداد. وإذا كانت قوات الأمن العراقية تكافح لوقف الهجمات التي لا تنتهي في بغداد، فالمنطق يقول بأنها لن تستطيع أن تنتقل مئات الكيلومترات شمال البلاد لاستعادة ثاني أكبر مدينة في العراق. وأفاد مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكية، لم يسمه الموقع، بأنه خلال الأسابيع الأخيرة- وسط الاحتجاجات المتزايدة المناهضة للحكومة- عززت القوات العراقية وجودها في بغداد، وخصصت نصف قواتها للدفاع عن العاصمة.

ونقل موقع «ديلي بيست» عن مسؤول في الكونجرس الأمريكي، لم يسمه، قوله على الرغم من أن تنظيم «داعش»

تصريح حفتر بعدم العمل مع حكومة الوفاق الليبية.. قراءة في الأبعاد والدلالات

التصريحات التي أدلى بها الفريق خليفة حفتر، قائد القوات الموالية لبرلمان شرق ليبيا في مقابلة تلفزيونية بثت أمس الجمعة، وقال فيها إن قواته لا يمكن «على الإطلاق» أن تنضم إلى حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة قبل حل «الميليشيات» المتحالفة معها، تعيد الجدل مرة أخرى حول شرعية حكومة الوفاق، ومدى قدرتها على توحيد القوى المختلفة حولها في الحرب ضد تنظيم «داعش».

عليها الآن متشددو تنظيم «داعش». واللافت للنظر هنا أن موقف حفتر يأتي بعد أيام من إعلان القوى الكبرى في مؤتمر فيينا استعدادها لتسليح حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، المدعومة من الأمم المتحدة، وأكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عقب هذا المؤتمر أن دعم الحكومة الليبية بالأسلحة جزء من حزمة إجراءات تم الاتفاق عليها خلال المؤتمر، وتتضمن تقديم مساعدات غير عسكرية لليبيا أيضاً، مشدداً في الوقت ذاته على أن «حكومة الوفاق



الوطني هي الكيان الوحيد الذي يمكنه توحيد البلاد، وهذه هي الطريقة الوحيدة للتأكد من أن مؤسسات الدولة الحيوية ستخضع لسيطرة السلطات».

في الوقت الذي تعتبر فيه الولايات المتحدة، ومعها العديد من القوى الغربية، رئيس حكومة الوفاق فائز السراج أكبر أمل لتوحيد الفصائل السياسية والمسلحة من أجل التصدي لتنظيم «داعش»، إلا أن هناك بعض القوى الدولية ترى أنه لا يمكن تجاهل دور حفتر في ليبيا، ومن بينها فرنسا، التي تطالب بإدماج قواته في الجيش الليبي، والاستفادة من خبرته العسكرية الكبيرة، وخاصة أنه قاد عملية الكرامة وهو على دراية بخريطة الجماعات المتطرفة في ليبيا، وفي مقدمتها تنظيم «داعش».

ويجمع كثير من المراقبين على أن استمرار الخلافات بين حكومة الوفاق الليبية والفريق حفتر، سيجعل الأوضاع في ليبيا تدور في حلقة مفرغة، وأن العمل على تحقيق التوافق بينهما يمكن بالفعل أن يقود إلى توحيد البلاد ومواقف القوى المختلفة، وخاصة أن حفتر يستطيع من خلال علاقاته الوثيقة بالقوى السياسية إقناع برلمان شرق ليبيا على الموافقة على حكومة الوفاق التي يتزعمها فايز السراج.

في الوقت الذي يعوّل فيه العديد من القوى الإقليمية والدولية على حكومة الوفاق الليبية التي تدعمها الأمم المتحدة لمواجهة تنظيم «داعش» والجماعات المتطرفة المنتشرة في العديد من المناطق، إلا أن ما قاله حفتر أول من أمس الجمعة في مقابلة مع محطة (آي. تيلي) الإخبارية التلفزيونية أجريت في ليبيا، يشير إلى الصعوبات التي قد تواجه حكومة الوفاق في هذا الشأن، وخاصة أن حفتر أعاد مرة أخرى الجدل حول شرعية حكومة الوفاق

التي يترأسها فايز السراج، بقوله: «نحن أولاً ليس لنا أي علاقة بالسراج في الوقت الحالي باعتبار أن المجلس الرئاسي الذي يقوده السراج، لم يكن معترفاً به من البرلمان (الموجود في الشرق)»، الأمر الذي يشير في دلالته إلى أن حفتر إلى الآن مازال يشكك في شرعية حكومة الوفاق الليبية، ليس لأنها لم تحصل على اعتراف البرلمان فحسب، وإنما لأنها ترتبط بمجموعة من الميليشيات المسلحة أيضاً، والتي يعتبرها حفتر ظاهرة سلبية ومرفوضة في العالم كله، ولهذا يشترط حل هذه الميليشيات، للتعاون مع حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة، بينما حث السراج حكومة الشرق قبل أيام على الانضمام إلى غرفة عمليات القوات المسلحة لتنسيق الجهود ضد تنظيم داعش، وطالب القوى الكبرى باستثناء حكومته من حظر سلاح تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا. إذن من المتوقع أن تشهد الأيام المقبلة خلافات بين حفتر، الذي يمثل من وجهة نظر كثيرين، الجيش الوطني الليبي، وبين حكومة الوفاق الليبية المدعومة من الأمم المتحدة، حول كيفية التصدي لتنظيم «داعش» والجماعات المتطرفة في ليبيا، وقد بدا هذا واضحاً مؤخراً، حينما أرسل الطرفان، قوات منفصلة إلى مدينة سرت مسقط رأس القذافي التي يسيطر

استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي وتداعياتها الداخلية والخارجية

جاء إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يعلون استقالته مؤخراً ليثير مجموعة من التساؤلات حول أسباب الاستقالة وتداعياتها الداخلية والخارجية خاصة مع بروز أبناء عن اتجاه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى تعيين أفيجدور ليبرمان وزير الخارجية السابق رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني بدلاً من يعلون.

وستين مقعداً، مما يمنح الحكومة الإسرائيلية حرية حركة أكبر، ويزيد من قدرتها على اتخاذ القرارات. يضاف إلى ذلك أن نتنياهو سيتمكن من خلال ضم حزب «إسرائيل بيتنا» إلى الحكومة وتعيين أفيجدور ليبرمان وزيراً للدفاع، من إسكات ليبرمان المعروف بتوجيه الانتقادات اللاذعة إليه، كما أنه بواسطة فرض ليبرمان وزيراً للدفاع، يوجه نتنياهو رسالة واضحة لقيادة الجيش وبقية الأجهزة الأمنية الذين يوجهون انتقادات شديدة لحكومته وسياسته ويطالبونه طيلة الوقت بالقيام بمبادرة سياسية لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والعربي.



وهناك مجموعة من الأسباب التي كانت وراء إعلان يعلون استقالته من الحكومة الإسرائيلية من بينها ما يأتي:

• حدوث خلافات عدة بين يعلون وبين نتنياهو في الآونة الأخيرة أبرزها الخلاف حول تصريحات

نائب رئيس أركان الجيش يائير جولان، التي أدلى وقت سابق من شهر مايو الجاري، وشبه فيها «ما يجري في إسرائيل حالياً بما جرى في ألمانيا قبل عشرات السنين»، ففيما أيد يعلون في تصريحات علنية حق جولان في التعبير عن رأيه، وجه نتنياهو انتقادات شديدة إليه، معتبراً أنه «ما كان يجدر به أن يدلي بمثل هذه الأقوال».

• اعتبار يعلون أن «عناصر متطرفة وخطيرة» أصبحت تهيمن على البلاد، حيث ذكر يعلون أنه وجد نفسه في «نزاعات صعبة بشأن أمور تتعلق بالمبادئ والمهنية مع رئيس الوزراء وعدد من أعضاء الحكومة وبعض المشرعين»، وقال «إن عناصر متطرفة وخطيرة هيمنت على إسرائيل وكذلك حزب الليكود وهزت دعائم البيت الوطني وهددت من فيه بالأذى»، في إشارة على ما يبدو إلى قبول نتنياهو حزب «إسرائيل بيتنا» في ائتلاف الحكومة وقبوله بتعيين رئيسه، أفيجدور ليبرمان، وزيراً للدفاع.

وقد رد نتنياهو على انتقادات يعلون بالقول إن «التغيير في الحقائق الوزارية لم يكن نتيجة أزمة ثقة بيننا. كان نتيجة الحاجة لتوسيع الحكومة حتى نحقق الاستقرار لدولة إسرائيل في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها»، وأضاف نتنياهو الذي يشغل أيضاً منصب وزير الخارجية، أنه عرض المنصب الدبلوماسي الأرفع على يعلون لكنه رفض، وقال نتنياهو «أعتقد أنه لو لم يُطلب منه مغادرة وزارة الدفاع لما كان استقال».

ورأى بعض المراقبين أن نتنياهو أقدم على هذه الخطوة لأنه يرى أن يعلون يكتسب شعبية واسعة بين الناس، ومن ثم أراد تحجيمه أو التخلص منه خاصة بعد دفاع يعلون عن حق قادة الجيش في التعبير عن آرائهم وعن حقهم في توجيه الانتقادات إلى الحكومة، كما استهدف نتنياهو أيضاً توسيع الائتلاف الحكومي، حيث سيمنح ضم حزب «إسرائيل بيتنا» الذي ينتمي إليه ليبرمان إلى الائتلاف، سيطرة على أكثر من 67 مقعداً في البرلمان المؤلف من 120 مقعداً مقارنة بالأغلبية البسيطة التي يتمتع بها في الوقت الراهن المتمثلة في واحد

وتحمل استقالة يعلون من منصبه كوزير للدفاع وتعيين ليبرمان بدلاً منه تداعيات داخلية وخارجية عدة، فعلى المستوى الداخلي، توحى تصريحات يعلون وانتقاداته بإمكانية انشقاقه عن حزب الليكود، وتأسيسه حزباً جديداً، أو أن يعود إلى الحزب بعد فترة يكون قد حدث خلالها تغيير في توجهاته، فقد قال يعلون: «لانية لدي بمغادرة الحياة السياسية والعامة في الدولة بشكل نهائي، بل سأعود بعد استراحة قصيرة إلى التنافس على قيادة الدولة»، ورأى معلقون أن يعلون بدا في خطاب إعلان استقالته ك «رجل عاقد العزم على أن يكون رئيس الحكومة الإسرائيلية في المستقبل»، وأنه ترك الباب مفتوحاً أمام عودته لـ «الليكود» لقيادته في حال عاد الحزب ليكون يمينياً معتدلاً، أو أن ينضم لآخرين مثلوا التيار اليميني المعتدل ليقوموا حزباً جديداً.

وأما على المستوى الخارجي، فإن خروج يعلون من الحكومة قد يقلص بشكل كبير الثقة المحلية والغربية بحكومة نتنياهو، حيث سبق أن شغل يعلون منصب قائد القوات المسلحة الإسرائيلية واستطاع أن يعزز العلاقات مع وزارة الدفاع الأمريكية ليخفف من تأثير الخلافات السياسية بين نتنياهو والرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن محادثات السلام مع الفلسطينيين والبرنامج النووي الإيراني، وعلى النقيض فإن ليبرمان ليست لديه خبرة عسكرية، ومعروف بتصريحاته المتطرفة ضد الفلسطينيين والأقلية العربية في إسرائيل ومصر، وقد يتخذ مواقف متصعبة تزيد من تعقيد أزمات المنطقة، وفي هذا الإطار يمكن تفسير موقف مصر التي عبرت عن صدمتها من احتمال تولي ليبرمان حقيبة الدفاع.



تحذير من «15» ثغرة في القانون الخليجي الموحد لحماية المستهلك

اللائحة التنفيذية للنظام، وتشتمل تلك الثغرات على عدم وجود مادة في النظام تنص على حق التوعية وتزويد المستهلك بالمعلومات والمعارف التي تساعده في التعرف على حقوقه ومسؤولياته، وأساليب الغش والتقليد والتضليل واختيار



السلع المبني على المعرفة، وهي من الحقوق المنصوص عليها لدى الأمم المتحدة، كما افتقر النظام وفق الجمعية إلى التأكيد بشكل واضح على حق المجتمع المدني في إنشاء جمعيات لحماية المستهلك، وغموض في آليات التعويض ومسؤولية الضرر، إلى جانب أنه لم يشر بشكل واضح إلى خطر المنتجات المغشوشة والمقلدة أو الفاسدة.

حذرت جمعية حماية المستهلك السعودية من 15 ثغرة في النظام الخليجي الموحد لحماية المستهلك، والذي تتجه دول الخليج إلى تطبيقه بصورة إلزامية بعد أن كان يعمل به بصفة استرشادية، في إطار سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين أعضائها. وطالبت الجمعية بضرورة العمل على معالجة تلك الثغرات قدر الإمكان قبل إقرارها، ومشاركة الجمعية في إعداد اللائحة التنفيذية. ووجهت جمعية حماية المستهلك خطاباً إلى مجلس الشورى السعودي يتضمن شرحاً مفصلاً لتلك الملاحظات، مع تقديم مقترحات لتجاوزها خلال إقرار

الدرهم الإلكتروني يحصل على شهادة التوافق الأمني

حصلت وزارة المالية، أمس السبت، على شهادة التوافق الأمني لنحو 11 نظام من أنظمة الدرهم الإلكتروني من قبل شركة «تراست وايف هولدنجز» العالمية، وتغطي هذه الشهادة مختلف خدمات منظومة الدرهم الإلكتروني وبنياتها الأساسية بما في ذلك بوابة الدفع الإلكترونية، المقاصة والتسوية الآلية، الاستضافة والتخزين الآمن للمعلومات والأجهزة والبطاقات كافة. وقد حققت عمليات التحصيل الآلي لإيرادات خدمات الحكومة الاتحادية عبر منظومة الدرهم الإلكتروني نمواً بنسبة 21% خلال سنة 2015، حيث



وصلت إلى أكثر من 8.2 مليارات درهم. وقال سعيد راشد اليتيم، الوكيل المساعد لشؤون الميزانية والموارد في وزارة المالية إن «شهادة التوافق الأمني والمطابقة لمعايير أمن البيانات تسهم في الحد من اختراقات بيانات بطاقات الدفع التي تحدث على نطاق واسع في العالم وهو ما يساعد على جعل أنظمة الدفع الآلية أكثر أمناً لمصلحة جميع الأطراف». من جهته قال سيف علي الشحي، المدير العام التنفيذي للعلاقات الحكومية وكبار العملاء من دولة الإمارات العربية المتحدة في بنك أبوظبي الوطني، إن الحصول هذه الشهادة يأتي ضمن جهود الدرهم الإلكتروني المستمرة لزيادة الكفاءة والحد من مواطن الضعف في المنظومة.

الدولار يسجل أعلى مستوى في أكثر من 3 أسابيع أمام الين

سجل الدولار أعلى مستوى أمام الين الياباني في أكثر من ثلاثة أسابيع مدعوماً بتوقعات لزيادة في أسعار الفائدة الأمريكية هذا الصيف، لكنه تراجع أمام اليورو بعد مبيعات لجني الأرباح. وقفز الدولار أثناء الجلسة إلى 110.58 ين وهو أعلى مستوى له منذ 28 إبريل الماضي، وسجل في نهاية التعاملات في سوق نيويورك 110.20 ين بزيادة قدرها 0.25 بالمئة عن مستواه في بداية الجلسة، في ثالث أسبوع على التوالي من المكاسب أمام العملة اليابانية. وقال محللون إن محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي لشهر إبريل - والذي نشر يوم الأربعاء وأشار إلى احتمال قوي لزيادة في أسعار الفائدة الأمريكية في يونيو- ما زال يعطي دعماً للدولار. وسجل اليورو في نهاية التعاملات في السوق الأمريكي 1.1217 دولار مرتفعاً 0.13 بالمئة لكنه ينهي ثالث أسبوع على التوالي من الخسائر أمام العملة الخضراء. واستقر الدولار أمام العملة السويسرية عند 0.9905 فرنك بعد أن سجل أعلى مستوى في أكثر من عشرة أسابيع عند 0.9925 فرنك.



مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل»



بعد أن حسمت التغيرات التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين إمكانية نشوب حرب كونية مدمرة على المدى المنظور، وأصبحت أدوات الصراع اقتصادية وتقنية بالدرجة الأولى، حيث إن امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية لم تعد تشكل القوة بمفردها، بل لا بد من حمايتها وإدارتها وتسويقها بكفاءة، ما يستوجب تشكيل كتلتا اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية، فقد بات من المستحيل على دولة ما أن تبقى معزولة عن دول العالم، وألزم ذلك جميع دول العالم الثالث بمحاولة الانضمام أو المشاركة في كتلتا أو منظمات أو اتفاقيات إقليمية أو دولية.

ونظراً إلى أن العالم العربي يمتلك معظم مقومات القوة وعناصرها، لولا التخلف الصناعي والتقني، الذي أدى إلى تصنيف الدول العربية كدول نامية، وجعلها محط أنظار الآخرين ومطامعهم، فإن الدول القوية، برغم بعض الخلافات فيما بينها، تعمل على تقسيم العالم ورسم خريطته المستقبلية وفق مواصفاتها ومصالحها الخاصة، وتتفق على أن وضع الدول العربية الحالي يؤهلها ل طرح مشروعات تسهم في تحديد مستقبلها، وتعطل في الوقت ذاته إمكانية تحقيق وحدة عربية أو إسلامية، أو حتى إجراء تنسيق مثمر بين الدول الفقيرة بشكل عام.

لذلك فقد تم منذ سنوات طرح مشروعات عدة، منها ما هو إقليمي مثل مشروع النظام الشرق أوسطي، ومنها ما يربط دول حوض البحر الأبيض المتوسط العربية بأوروبا، عبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، إضافة إلى مشروعات دولية تضم دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية. ومن أجل ذلك، فقد تم إجراء الاتصالات وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية، التي كان من أبرزها مؤتمرات القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بغية التوصل إلى أفضل السبل لتحقيق

ما يمكن تحقيقه من هذه المشروعات، وبغرض التعريف بها، ومحاولة الوقوف على إمكانية تحقيق أي من هذه المشروعات، وآثارها في الدول العربية ومستقبلها، وموقع دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» من هذه المشروعات.

وتطمح الدراسة إلى المساهمة في فتح آفاق جديدة للنقاش العلمي الهادئ والمسؤول حول أهمية انضمام الدول العربية إلى أي من هذه المشروعات المقترحة أو مشاركتها فيها، والتوصل إلى نوع من الحكم الموضوعي على آثار كل منها، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مراجع دولية صادرة عن كل من «البنك الدولي» واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والدراسات والتقارير الصادرة عن «مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

الخليج العربية من ارتباطها اقتصادياً بالدول العربية الأخرى، تكون قد أسهمت في إيجاد اقتصاد إقليمي قادر بمجموعه على أن يتحمل المفاجآت أو المصادفات، وذلك من خلال إنشاء مشروعات استثمارية مشتركة والاستفادة من الموارد البشرية المتوافرة في بعض الدول والتغلب على مشكلات المياه فيها، مع التوجه بشكل أكبر نحو تنويع الاقتصاد والتوجه نحو الصناعة. كما ترى الدراسة أن الدول العربية قد تعاني جراء انضمامها أو مشاركتها في المشروعات الخارجية، بشكل يفوق ما ستجنيه من فوائد إذا لم تعتمد إلى التنسيق العربي عند مشاركتها.

تنتهي الدراسة إلى عدم إمكانية إقامة شراكة فعلية بين الدول العربية والأوروبية بسهولة، فالأمر تكتنفه الكثير من المشكلات والمعوقات، ولن يتم تحقيق تقدم في هذا الاتجاه من دون التغلب على هذه المشكلات والمعوقات، والفرصة كبيرة للتعاون بين الدول العربية وبعضها بعضاً في مختلف المجالات الاقتصادية، والانطلاق معاً لإحداث تنمية وتطور في المشروعات والمجالات الإنمائية بما يضمن حقوق الجميع. وترى الدراسة أن البديل الأفضل المتاح أمام الدول العربية هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، على أسس مدروسة ومخططة، وأن هذه الوحدة لا تشكل عائقاً أمام أي دولة عربية للانضمام أو المشاركة في مشروع لا يهدد أمن ومستقبل أي طرف عربي، مع الأخذ في الاعتبار أن العبرة ليست بالكتل والمنظمات، بل الأهم من ذلك هو ما سيتم تحقيقه من فوائد ومكاسب بأقل التكاليف والأثمان، التي لا تمس سيادتهم ولا تكبل مستقبلهم وترهقهم.

جدير بالذكر أن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر الباحث، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر. واهتمامنا، في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، بنشرها يعود بالدرجة الأولى إلى إفساح المجال للقارئ العربي للتعرف على وجهات نظر مختلفة، تتناول بالبحث والدراسة أهم القضايا والتطورات العالمية، في هذه المرحلة الدولية المتغيرة وذات السمات الخاصة.

أدت التغيرات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة إلى جعل أدوات الصراع العالمي اقتصادية وتقنية في المقام الأول، وأصبح امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية غير كافٍ، بل لا بد من وسائل لحمايتها وإدارتها وتسويقها بكفاءة، ولا يتم ذلك بصورة منفردة، بل يتعين إنشاء كتلت اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية تصل بها إلى نتائجها، لذا أصبح من المهم المشاركة في مثل هذه التكتلات والمنظمات والاتفاقيات.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام، وهي: أولاً، مشروع النظام الشرق أوسطي. ثانياً، مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية. ثالثاً، مجلس التعاون لدول الخليج العربية. رابعاً، الوحدة الاقتصادية العربية. خامساً، مؤشرات اقتصادية للدول المعنية بالمشروعات الإقليمية في المنطقة، حيث تم استعراض هذه المشروعات من حيث الفكرة والتطور وإمكانية التطبيق، ودراسة الآثار المتوقعة لكل منها على الوضع في العالم العربي، في ضوء المعلومات والبيانات المنشورة حول الواقع الاقتصادي العربي والدول المقترح التعاون معها، لمحاولة الخروج باستنتاجات موضوعية حول البديل الأفضل للدول والشعوب العربية، حاضراً ومستقبلاً.

انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج والاستنتاجات المهمة، من بينها: أن مشروع الشرق الأوسط لن يكتب له النجاح، من دون التوصل إلى سلام عادل وشامل، ومن دون التوصل إلى حل قضايا المنطقة كافة، وإن كانت فكرة النظام الشرق أوسطي تحمل في شكلها النظري منافع محتملة لدول المنطقة وشعوبها، فإن أهم ما يعيها هو أن إسرائيل ستكون في الواقع الدولة الأكثر استفادة من المشروع، وقد يضر المشروع بمصالح الدول العربية في مجموعها. كما أكدت الدراسة أن الملاحظات والمآخذ على مشروع النظام الشرق أوسطي لدى الدول العربية متماثلة تقريباً مع بعضها بعضاً، وأن الأمر يحتاج إلى تبني توجّه وموقف عربي موحد تجاه هذا المشروع فقط. كما تقول الدراسة إنه كلما زادت دول مجلس التعاون لدول